الصباح AL-SABAH

### أكد أن النقاشات العقيمة خلال هذه الفترة تسببت بضياع حقوق العباد والبلاد

# صالح المطيري يطالب الخالد بإنصاف الخريجين المتقدمين للتوظيف في القطاع النفطي

طالب النائب د. صالح المطيري سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد بإنصاف الخريجين المتقدمين للشركات النفطية والشركات التابعة، لافتاً إلى أن الخريجين يريدون حسم هذا الأمر بعد استنفاد سبل الحوار.

وقال المطيري في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة «إننا على مشارف نهاية دور الانعقاد الحالي، حيث وصلنا إلى مرحلة من النقاشات العقيمة خلال هذه الفترة التي للأسف كان بها ضياع بعض الحقوق للعباد والبلاد».

وأشار المطيري إلى أن خريجي الهندسة والطلبة الحاصلين على الدبلوم المتقدمين للشركات النفطية والشركات التابعة لها هم من تعايشوا مع هذه المشكلة ولم يتم التوصل إلى نتائج.

ولفت إلى أن التقرير الخاص بالاجتماعات التي عقدت فند بعض الامور وأكد أن استيعاب الذين اجتازوا الاختبارات يأتي على حسب التخصص.

وأشار إلى أنه تم ابلاغ وزير النفط وزير التعليم العالي د. محمد الفارس بصفته المسؤول عن الخريجين والمسؤول أيضاً عن التخطيط والإعداد وتحديد التخصصات التي يحتاجها سوق العمل، مؤكدا عدم التناسق بين عدد الخريجين في بعض التخصصات والوظائف التي يعلن عنها بالقطاع النفطي.

واعرب المطيري عن استغرابه ألا يستوعب قطاع نفطي بهذا الحجم المئات من الطلبة الخريجين بتخصصاتهم مختلفة، محذرا بتصعيد هذا الأمر إلى مستويات أعلى.

وشدد على أهمية أن يعيد الوزير الفارس والقيادات النفطية النظر في الموضوع بقبول هؤلاء الطلبة والاعتراف بأن هناك خطأ في فتح تخصصات لا يحتاجها سوق العمل.

وتساءل المطيري «إن كان تصوركم صحيحا بعدم إمكانية استيعاب هذه الأعداد لعدم حاجة أسواق العمل لهم، فلماذا فتحتم تخصصات من قبل جامعات خاصة لدراسات عليا لأجل سوق العمل منها هندسة بترول وفي النهاية لا توجد وظائف لهم؟».

وأضاف «إن التقرير المرسل إلى لجنة تنمية الموارد البشرية يؤكد أنه سيكون هناك وضع خاص لأصحاب التخصصات المتعلقة بالقطاع النفطي وبنفس التقرير ورد أنه تم حصر التخصصات وتبين عم الحاجة حاليا لبعض التخصصات وأن على أصحابها الانتظار إلى حين الإعلان عن الحاجة لهم».

وأكد أن استجواب الوزير والقيادات النفطية أمر واجب وأن التحقيق لابد منه، مضيفاً أنه سيرفع هذا الأمر إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد وإلى كل المسؤولين.

واختتم المطيري تصريحه قائلا «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته وأنا الآن أخرجت ذلك من ذمتي ووضعتها في ذمتكم؛ حيث إن الخريجين يريدون نتيجة حاسمة خاصة بعد استنفاد سبل الحوار كافة في هذا الأمر».

صالح المطيري

### لمواكبة ارتفاع مستويات المعيشة والأعباء المالية على الأسر

# هشام الصالح يقترح زيادة المعاشات التقاعدية 30 ديناراً سنوياً

هشام الصالح

أعلن النائب د.هشام الصالح عن تقدمه باقتراح بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة التاسعة من القانون رقم «25» لسنة 2001 بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وزيادة المعاشات التقاعدية.

ويقضي الاقتراح بأن تكون زيادة المعاشات التقاعدية بقيمة «30» دينارا كل عام بدلا من 3 سنوات حاليا.

ونص الاقتراح على ما يلي:

المادة الأولى: يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة التاسعة من القانون رقم «25» لسنة 2021 المشار إليه النص الآتي:

«تزاد المعاشات التقاعدية كل سنة اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ العمل بهذا القانون وذلك بواقع «30» دينارا كل شهر .

المادة الثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الإيضاحية على أن القانون رقم «25» لسنة 2001 بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية نص في مادته التاسعة على زيادة هذه المعاشات كل ثلاث سنوات اعتبارا من أول الشهر التالي لسريانه بواقع 20 دينارا شهريا ثم صدر قانون رقم «9» لسنة 2011 الذي رفع بموجب المادة 11 منه قيمة الزيادة إلى 30 دينارا كل ثلاث سنوات.

غير أن هذه التعديلات وقد مضى عليها عقد كامل وكان هدفها تحسين المعاش التقاعدي لم تستطع مواكبة ارتفاع مستويات المعيشة خصوصا أنها أدنى من الرواتب التي يتقاضاها من على رأس عمله بينما لا تتناقص أعباؤه المالية ومصاريفه الأسرية.

لذلك فقد جاء هذا الاقتراح بقانون لجعل الزيادة الشهرية في المعاشات التقاعدية بوتيرة سنوية بدلا من ثلاث سنوات ما سيتيح للمتقاعدين كافة الاستفادة من زيادة منتظمة سنوية في معاشاتهم ويساعدهم على مواجهة التصاعد المطرد الذي تشهده تكاليف المعيشة.

# أسامة الشاهين يطالب بالتشدد لمنع الوقوف في الأماكن المخصصة للمعاقين

أسامة الشاهين

تقدم النائب أسامة الشاهين باقتراح برغبة «بالتشدد على مواقف المعاقين وعدم الوقوف في الأماكن المخصصة لهم من خلال قيام الهيئة العامة لذوي الإعاقة ووزارة الداخلية ومسؤولي مواقف الأسواق بالتشديد على المكلفين بالرعاية والسواق بعدم الوقوف بمواقف المعاقين إلا بحال وجود ذوي الإعاقة».

وأشار الشاهين الى انه «يقوم البعض من الأشخاص باستخدام لوحات السماح بالوقوف بمواقف المعاقين دون وجه حق، وهذا ما يشتكي منه الكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية والذين يقودون مركباتهم بأنفسهم، ويعود ذلك لعدم الوعي الكامل باستخدام هذه اللوحات في حال تواجد المعاق بالمركبة عند الوقوف بمواقف المعاقين».

# مرزوق الخليفة يسأل وزير التعليم العالي حول أسباب تراجع تصنيف جامعة الكويت

وجه النائب مرزوق الخليفة سؤالاً لوزير التعليم العالي د. محمد الفارس حول أسباب تراجع تصنيف جامعة الكويت .

ونص السؤال على ما يلي:تراجعت جامعة الكويت «200» مركز في تصنيف «QC» لتحتل المرتبة «1001» عالميا و «28» عربيا والثالثة محليا، وهو الأمر الذي يشكل خطرا كبيرا على مستقبل الكويت وأبنائها.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

-1 هل وضع الوزير خطة لتحديد أسباب هذا التدني في التصنيف؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة منها.

-2 هل وضع الوزير إجراءات يجب اتباعها حتى لا تستمر الجامعة في هذا التراجع؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية منها، ومتى ستبدأ هذه الخطة والإجراءات اللازمة للنهوض من هذه الكبوة والعودة لمنافسة الجامعات العربية والعالمية؟

-3 هل تقليل وخفض عدد الطلاب في الشعب يعد عاملا من العوامل المهمة في التقييم؟ إذا كان الإجابة الإيجاب، فلماذا لا يتخذ هذا الإجراء؟

-4 هل عُطل صرف مكافأة اللجان العلمية العالمية التي تقيم برامج الدراسات العليا ما يؤثر على سمعة الجامعة خارجيا؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما سبب هذا التعطيل؟ وهل حوسب المتسبب؟

-5 هل خُفضت ميزانية جامعة الكويت خلال السنوات العشر الماضية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما الأسباب الداعية إلى ذلك؟ وهل تراجع تصنيف الجامعة تزامنا مع خفض الميزانية؟

-6 ما المؤشر الدولي المعتمد من وزارة التعليم العالي والذي على أساسه توضع خطة جامعة الكويت في الخطة الإنمائية للدولة في رؤية الكويت «2035» كويت جديدة؟

مرزوق الخليفة

# مبارك العجمي يوجه 3 أسئلة إلى وزيري الشؤون الاجتماعية والكهرباء

وجه النائب مبارك العجمي 3 أسئلة برلمانية إلى وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية د.مشعان العتيبي، ووزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع، جاءت كما يلي:

سؤال إلى وزير الشؤون الاجتماعية،ونص السؤال على ما يلي:رغم محاولات بلدية الكويت ووزارة التجارة والصناعة من خلال حملاتهم التفتيشية السيطرة على منع دخول الأغذية الفاسدة أو الملوثة إلى البلاد، فإن هناك مواد عديدة منها، ما زال يتم تسريبها إلى الأسواق ويتداولها المستهلكون، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

-1 ما الآلية المتبعة قبل دخول الأغذية إلى البلاد؟

-2 كم عدد الحالات التي أُفرج عنها من الأغذية المستوردة بعد ورود تقرير الفحص المخبري بأنها صالحة للاستهلاك الآدمي، لُيكتشف بعد ذلك أنها غير صالحة؟

-3 هل هناك ربط آلي بين إدارة الأغذية المستوردة وبلديات المحافظات لسرعة اتخاذ الجهاز الرقابي الإجراءات القانونية؟

-4 هل ينسق مع سفارات الكويت في الخارج بالرقابة على مواقع ذبح الحيوانات ومصانع إنتاج الأغذية؟

-5 هل تؤخذ عينات من الأغذية الواردة من البلدان الخليجية وفحصها في الحدود؟

6- ما معايير تحديد صحة وجودة المنتجات الغذائية المستوردة؟

سؤالان إلى وزير الكهرباء،ونص السؤال الأول على ما يلي:

ارتفع الطلب على الطاقة الكهربائية إلى درجة كبيرة ما جعل المحطات الموجودة غير قادرة على تلبية هذا الطلب الزائد، وأصبح الحمل الكهربائي الأقصى يرتفع بقفزات كبيرة، كما أن توفير المياه لسد الاحتياج منها يسير جنبا إلى جنب مع الطلب المتزايد على الكهرباء، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

-1 ما خطة وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة نحو إنشاء محطات جديدة لتوفير الكهرباء والماء في كافة مناطق دولة الكويت؟

-2 هل وضعت الوزارة جدولا زمنيا لتوفير تلك المحطات؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي به.

-3 كم تبلغ تكلفة إنشاء المحطات الجديدة؟

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

صدر القانون رقم (19) لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

-1 هل وضعت وزارة الشؤون الاجتماعية قواعد وإجراءات لتطبيق القانون المشار إليه منذ صدوره؟

-2 هل توجد متابعة من الوزارة لمراقبة الشركات الخاصة لتنفيذ القانون المشار إليه؟

-3 هل توجد شركات تخالف تطبيق القانون؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى بيان هذه الشركات وعددها وآلية الوزارة في التعامل معها.

-4 ما الإجراءات التي تتخذ بحق الشركات الخاصة في حال مخالفتها القانون؟

-5 هل توجد لجان مشكلة من الوزارة للتفتيش على الشركات؟

-6 ما الوسائل التي تعتمدها الوزارة لرصد وتقييم وتطوير الشركات الخاصة؟

# محمد الحويلة يستفسر من وزير المالية عن سبب عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة للبدء بتنفيذ فرع بنك الائتمان بالعقيلة

محمد الحويلة

استفسر النائب د. محمد الحويلة من وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، عن سبب عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة للبدء بتنفيذ فرع بنك الائتمان الكويتي بمنطقة العقيلة

ونص السؤال على ما يلي:من المشاريع الإنشائية لدى بنك الائتمان الكويتي إنشاء فرع للبنك بمنطقة العقيلة لخدمة المنطقة الجنوبية.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

-1 لماذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة للبدء بتنفيذ فرع بنك الائتمان الكويتي بمنطقة العقيلة؟ وفي أي المراحل وصل؟ وما الموعد المحدد له؟ وكم تبلغ مساحته؟

-2 إذا كانت هناك معوقات تحول دون تنفيذ هذا المشروع فما هي؟ وما الإجراءات التي اتخذت لحلها من أجل تحقيق الاستفادة منه؟ مع تزويدي بكافة المراسلات الخاصة بهذا المشروع مع بلدية الكويت بشأن تخصيص الأرض أو أي جهة أخرى بشأن هذا المشروع.